سقط عنه فقال انا اقضي الدين من عنده لم يسقط العتق حتى يقبضه والذي يسقط العتق لان الطالع من تركة
انما هو الدين فاذا سقط وجب رقوده كما اذا اسقط الورثة حقوقهم من تركة الزكاة بعد العتق
الجمع قال اصحابنا واصل هذين الوجهين ان الصداق والوقف في التركة وعلى الميت دين يتبع او غيره فقضوا
الدين هل يسقط بصرفهم فيه وجهان فصل اذا لم يكن على الميت دين فاقر عواس العبد
فاعتقوه ثم اقروا ان جميعهم كان عليه دين فان كان يستغرق جميعهم يتعلق الدين فان قال الورثة
نقضي العتق في الحال او نصف الرقبة والعتق في الثلث ويقضي الدين فهل يسعه ذلك على الوجهين مضيا
وان كان الدين بعد النصف فهل يبطل الاقراع وفيه وجهان احدهما يبطل لان الدين شريك في الاقراع
فاذا حصلت القسمة مع عدمه كان باطلا كما لو اقتسم شريكان دور المالك والذي يصح الاقراع
لانه يمكن امضاء القسمة وافراد حصة الدين من كل واحد من النصفين لان الرقبة دخلها الاجل
العتق دون الدين فهل للورثة افتداؤه بالدين وهو بعد فيه نصف العبد الدين رقوا اما من العبد
او من غيرهم وفي رد نصف العتق في العبد الذي عتق وجهان فرع اذا خرجت الرقبة
على احدهم فان كان بعد سدس التركة عتق وسعى الاخر في الدين وان كان قبل السدس
وسعى الذاهب وان كان قيمته اقل عتق من الاخر تمام السدس وسعى باقيه مسلما وان كان اكثر عتق منه
وان قيل يتأخر عتقه الى موت مالك الرقبة احتمل وجهين
بعد عتق المالك وجملته انه اذا اعتق عبدا لا يعرف له مال غيره ثم ان غيرهم قال انا عبد لفلان
وبرق اربعة على اقراره فان قلنا ان كل اطرافه مال يطرف فان كان له مثل قيمتهم حكم
جميعهم لان نصف المريض في ماله تصرف جائز فنفوذ اقراره في ثلثي ماله وان كان الذي طرفه
بعد قيمتهم فحكم اقراره في جميع ذلك جميع المال كما لو كان قيمتهم ستمائة الف وظهر له ستمائة الف وقد
اعتقهم ثم اقر بمال لانسان عند فقير اخر ليس له غيره فان قيمتهم محسوبة من ثلث ماله
وان كان قيمتهم الف درهم عند فقير اخر ليس له غيره فان قيمتهم محسوبة من ثلث ماله
وما كان كسبه العبد من حين اعتقهم الى حين اقرارهم لانه ملك بالعتق
فصل اذا كان على ميت عتق مرتب وجب على الوارث اعتاقه فان امتنع

مرد ذلك الى السلطان لان هذا حق لله تعالى وحق العبد ومن وجب عليه حق لله تعالى او لادمي
فامتنع منه نائب الحاكم وذلك كالمرتد والمرتدة فاذا اعتقه الوارث او السلطان بعد امتناع الوارث
بيع في رقبته فاما كسبه في حال حياة الموصي فهو للموصي فهو من جملة تركته لانه رقيق له فلم يستحق
الحرية واما كسبه بعد وفاة الموصي وقبل وقوع العتق فانه يكون للعبد لانه عتق قال ابو علي
قلم يذكر فيه قولا لان كسب العبد الموصى به قبل قبول الوصية وقبل حتى الفاضي والطبري انه يحتمل
مرة كما هذا انصافا قولان والفرق بينهما ان الوصية قبل قبول الموصى له لم يستقر حقه فيها وهاهنا قد استقر
لهذا العبد الحرية فكان كسبه له كالمكاتب لما لم يستحق الحرية بالاداء كان كسبه له وفي الحال الولد
لان الحرية لا تجب في الحال وانما توقف لها وقف الجسد فاذا اعتق العبد ملك نفسه الساعة وسعى ان كان
قبل ذلك على حكم ملك السيد كما لو عبد مسلم قال ان رقي فسمه او بعضه او وهاب
فاما قسمة قوم وقع العتق وحملته انه اذا اعتق عبدا في مرضه اعتبر قيمته من ثلثه وكان في القوم
من حال العتاقة في مرض العتق وان كان اوصى بعتقه فان قوله حال موته لانه حال استحقاق
العتق وان اجر اعتاقه ويقوم نفقته التركة على الورثة فان ما كانت قيمته من حين الوفاة الى حين حصولها
في ايديهم لانها ان زادت حين الوفاة لقيمة اقل فالزيادة كانت في ملكهم فلا يحتسب عليهم من التركة وان كانت حين
الوفاة اكثر فما نقص قبل حصوله في ايديهم لا يحتسب عليهم لانه لو غصب منهم التركة لم يحتسب عليهم
بذلك اذا تقرر هذا فان العتق عند انعقاده في حال مرضه وهي معتبر اخر وهو ما ابتدأ به العتق
حال العتاقة والموصى لعتقه حال الوفاة ونفقته التركة فان كانت قيمته من حين الموت الى حين القبض
فان حمل الثلث عتقا واخرج احدهما اعتقا الذي عتقه وان رجع اعتقاه ويقوم الثلث على عتق بقدره
من الاخر وان كان الثلث لا يحمل الا شائعا عم عتقه بقدر الثلث فاما ان اعتق في مرضه عبدا منهما فقال احدكم
حر ووصي يعتق منهم ايضا فعال الاعتاق في عبدا فان رجعا هي بعد القوم فان خرج الثلث
بالعتق ثم رجع بعد ذلك في الثلث لم يسمع الذي باشر عتقه من الموصى بعتقه فاذا عتق كان الحكم في ذلك
كما لو كان عتقه في العتق والوصية وقد مضى بيانه اذا ثبت هذا فقد اختلف اصحابنا في خادم السافعي
هذه المسئلة فمنهم من قال انما انما اذا كان قد باشر العتق في حال المرض لانه قال فانما قيمته اليوم وقع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)